الحدود والسياسة الخارجية

دراسة حالة السودانية المصرية من (1956 – 2016م)

الوليد الصديق عبد القادر

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 15 ، 2020م
العدد: 04

كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

Graduate College Journal – NU
Vol.15 -2020, No. (4)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد 15 –2020، العدد (4)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

الحدود والسياسة الخارجية

دراسة حالة السودانية المصرية من (1956 – 2016م)

الوليد الصديق عبد القادر

المستخلص

اهتمت هذه الورقة بتحليل مشكلة الحدود بين الدول، وقامت بالبحث في الحدود ومشاكلها وتحولها الى صراعات مسلحة، وبحثت اهميتها المتمثلة في دورها الكبير في دعم علاقات الجوار اذا ما اتسمت بالمصداقية والاعتراف بها بين الطرفين. انطلقت الورقة من فرضية ان الحدود السياسية نتاج عوامل كثيرة ومتفاعلة لفترة طويلة، تاريخيا وطبيعيا واقتصاديا ، ولها وجهان اما مواجهة وحرب واما تفاهم واقامة علاقات وثيقة وتبادل المصالح والمنافع. تهدف دراسة الحدود السودانية المصرية، الى تاكيد اهمية العلاقات السودانية المصرية والحدود بينهما، والى ضرورة التعاون المشترك لصد اطماع الدول المجاورة والبعيدة في الاستيلاء على ثروات البلدن الاستراتيجية. انتهجت الدراسة منهج التاريخ والوصف التحليلي. خلصت الورقة لاهمية الحدود السودانية المصرية وان العلاقات بينهما اكبر من نقاط الخلاف حولها، وان الاحتكام الدولي يكون الوسيلة المثلى، اضافة لأهمية قيام الاتحادات والأسواق المشتركة، لتأكيد ان التجاوب الجنوبي الشمالي حقيقة تاريخية وجغرافية ودينية وطبيعية بدليل النيل الخالد الذي يربط بينهما.

مقدمة

الحدود والسياسة الخارجية

مشكلة الحدود من المشكلات التي تعرقل العلاقات بين الدول خاصة في العالم الثالث، بل وتحيلها الى صراعات مسلحة واذا قرر الطرفان ان يقيما علاقات على نحو وثيقة وانطلاقة الى رحاب أوسع ومستقل افضل، لابد من تصفية المشكلات الرئيسية للحدود.

لهذا نجد ان الحدود السياسية بين الدول تلعب دورا كبيرا في العلاقات القائمة بين هذه الدول، فاذا كانت هذه الحدود تتسم بالمصداقية والاعتراف بها من جانب الدول المتجاورة، فان العلاقات بينهما غالبا ما تكون ذات نفع كبير للطرفين، اما اذا كان العكس فان هذه العلاقات يغلب عليها التوتر وعدم الاستقرار. (عبد العظيم رمضان – الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ – القاهرة – الهيئة العامة للكتاب 1999م، ص 13)

تعتبر الحدود السياسية نتاج عوامل كثيرة متفاعلة لفترة طويلة من الزمن، ومن هذه العوامل تلك المتعلقة بالعلاقات التاريخية كما ان الظواهر الطبيعية على مسار الحدود السياسية لها أثرها الواضح، بالاضافة الى العلاقات الاقتصادية التي ينعكس اثرها ايضا على مدى التفاهم والتعاون بين الدول المتجاورة.

فالحدود اما تكون طبيعية او حدود هندسية فلكية او حدود قومية، اما معايير قياس ترسيم الحدود السياسية فهي معايير استراتيجية او الانثوغرافية والاقتصادية والقوة حيث تؤدي الحدود السياسية وظائف اقتصادية وثقافية.

تتميز الحدود الهندسية بالاستقامة الواضحة وتجاهلها للظروف الطبيعية والبشرية التي تمر بها وان تميزت بسهولة التخطيط فقد ظهرت على قطاعات من تلك الحدود الهندسية مشكلات الفصل بين مناطق متصلة بشريا واقتصاديا فانواع الحدود تكون خط مرسوم ارضي او مزارع او شلالات او سياج حديدي او جسر فاصل او خط جليدي او نهر.

فنجد الحد الفاصل بين مصر والسودان يسير مع خط عرض 22 درجة شمالا وفي طرفه الشرقي تكمن مشكلة مثلث حلايب القاطنة به قبائل البشارية والعبابدة والبجة التي تجول بين السودان ومصر دون الاعتبار للحدود الادارية.

المشاكل والصراعات وتفتح الباب لتجمع العناصر المعادية للدولة على حدود الدولة المجاورة مما يسبب في ضرر الدولة واقامة الحروب، وحددت بعض المضايقات للشعب الذي ينتمي الى مجموعة عرقية واحدة، الامر الذي يتطلب قيام علاقات حسنة بين البلدين من اجل حصر وخفض الاحداث التي قد تسببها تلك الحدود.

من الاسباب التي تؤدي الى ظهور مشاكل الحدود الاختلافات في السياسة الخارجية لأي من الدولتين، حيث يمكننا القول ان الخلاف السوداني المصري ليس حالة فريدة في نوعها بين الدول العربية المتجاورة، ولا تخلو المناطق العربية والإفريقية من هذه الظاهرة، تقريبا مثلا نجد المنازعات الحدودية بين السعوديةوامارات الخليج في الشرق، وبينها وبين اليمن الشمالي في الجنوب، كما يمتد الخلاف بين السعودية واليمين من الحدود البرية الى امتلاك بعض الجزر في البحر الاحمر، وكذلك مشاكل الحدود بين العراق والكويت. (صلاح العقاد – نزاع الحدود بين العراق والكويت – مجلة السياسة الدولية – العدد 33 ، سنة 1973، ص 110.

ان دراسة الحدود بين لاسودان ومصر من الموضوعات المهمة، لانها ظلت من اهم العوامل المضرة لمناخ العلاقات بينهما، لأن التاجيل لحل مشاكل الحدود المصرية السوداني يفاقم المشكلة. ان السودان ومصر شعبين

يستعملان نهر النيل، ويتحدان جغرافيا وتاريخيا ولغويا منذ اقدم العصور، وبالتالي فان الحدود الجنوبية لمصر لها ثلاث منافذ رئيسية هي منفذ نهر النيل لسهولة الملاحة، والمنفذ الغربي درب الاربعين، والمنفذ الشرقي الهضبة الشرقية بالبحر الاحمر، فهي منافذ اتصال وتعمير وتكملة لها وصلته الطبيعة ولا يمكن فصله بخط او حد فلكي بشري. (فليب زحلة وعزالدين فريد - العلاقات التاريخية والاقتصادية – القاهرة – الانجلو مصرية سنة 1965، ص 8)

الحدود المرسمة بين مصر والسودان التي حددتها إتفاقية الحكم الثنائي بين مصر وبريطانيا عام 1899م ضمت المناطق من دائرة عرض 22 شمالا لمصر وعليها يقع مثلث حلايب داخل الحدود السياسية المصرية، وبعد ثلاثة اعوام في 1902م عاد الاحتلال البريطاني الذي كان يحكم البلدين آنذاك بجعل مثلث حلايب تابع للإدارة السودانية لان المثلث اقرب للخرطوم منه للقاهرة.

في 18 فبراير عام 1958م قام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بارسال قوات الى المنطقة وقام بسحبها بعد فترة قصيرة اثر اعتراض الخرطوم.

ظلت المنطقة تابعة للسودان منذ عام 1902م ولكن ظهر النزاع الى السطح مرة اخرى في عام 1992م عندما اعترضت مصر على اعطاء حكومة السودان حقوق التنقيب من البترول في المياه المقابلة لمثلث حلايب لشركة كندية فقامت الشركة بالانسحاب حتى يتم الفصل في مسألة السيادة على المنطقة.

ارسل السودان في يوليو 1994م مذكرة للأمم ومجلس الامن ومنظمة الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية، تشتكي الحكومة الصمرية بتسعة وثلاثون غارة شنتها القوات المصرية في الحدود السودانية، منذ تقديم الحكومة السودانية بمذكرة سابقة في مايو 1993.

رفض الرئيس المصري حسني مبارك في 1995م مشاركة الحكومة المصرية في مفاوضات وزراء خارجية منظمة الاتحاد الافريقي في اديس ابابا لحل النزاع الحدودي. لاحقا وبعد محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في قمة اديس ابابا، اتهمت الحكومة المصرية نظيرتها السودانية بالتخطيط لعملية الاغتيال، فامر الرئيس حسني مبارك بمحاصرة وطرد القوات السودانية من حلايب وفرض الحكومة المصرية ادارتها على المنطقة. (- محمد فريد حجاب – العالم الثالفث ونظرية السلم المستحيل – مجلة السياسة الدولية – العدد 19، ص 239)

في عام 2000م قامت السودان بسحب قواتها من حلايب وقامت القوات المصرية بفرض سيطرتها على المنطقة منذ ذلك الحين.

في عام 2004م اعلنت الحكومة لاسودانية انها لم تتخلى عن ادارة المنطقة المتنازع عليها ولم تهجرها او تسلمها للمصريين، واكدت على تقديم مذكرة بسحب القوات المصرية الى سكرتير الامم المتحدة.

قام مؤتمر البجا في ولاية البحر الاحمر في السودان بتوقيع مذكرة لاسترجاع ادارة المنطقة للسودان، حيث اوردوا ان قبائل البجا التي هي اصول وسكان هذه المنطقة يعتبرون مواطنون سودانيون.

في عام 2010م تم اعتماد حلايب كدائرة انتخابية سودانية تابعة لولاية البحر الاحمر واقرت المفوضية القومية للانتخابات السودانية حق التصويت في الانتخابات السودانية لاهالي حلايب باعتبار هم مواطنون سودانيون الا ان سكان المنطقة من البشاريين انتقدوا تقاعس الحكومة المركزية في اتمام العملية.

قام الرئيس السوداني بالتاكيد على سودانية حلايب كما قام مساعد الرئيس السوداني موسى محمد احمد بزيارة للمنطقة تاكيد على سيادة لسودان للمنطقة واورد وزير الخارجية المصري احمد ابو الغيط على تصريحات الرئيس السوداني بقوله ان الحدود الجنوبية لمصر معروفة وهي دائرة عرض 22.

قامت القوات المصرية في عهد الرئيس الصمري محمد حسني مبارك في عام 2010م باعتقال السيد الطاهر محمد هساي رئيس مجلس حلايب المنتمي لقبيلة البشارينين لمناهضته للوجود المصري في حلايب، وتوفى في مستشفى في القاهرة اثر الاعتقال لمدة عامين بدون محاكمة، وعلى اثره قام وفد من قبيلة البشاريين بمخاطبة مركز الاعلام السوداني وذكر بوجود اعداد اخرى من المعتقلين، مثل محمد عيسى سعيد المعتقل منذ 6 سنوات وعلى عيسى ابو عيسى ومحمد سليم المعتقلون منذ 5 سنوات، وهاشم عثمان ومحمد حسين عبد الحكم وكرار محمد طاهر ومحمد طاهر محمد صالح منذ سنتان.

اقيمت الانتخابات البرلمانية المصرية لعام 2011م في نوفمبر وشملت مثلث حلايب ونقلت صناديق الانتخابات الى الغردقة بطائرة مروحية عسكرية مصرية لفرز الاصوات هناك.

زاره الرئيس المصري "محمد مرسي" السودان في ابريل 2013م وجددت هذه الزيارة الجدل حول مثلث حلايب حيث افاد مساعد الرئيس السوداني "موسى محمد احمد" ان الرئيس محمد مرسي وعد الرئيس السوداني عمر البشير باعادة مثلث حلايب الى وضع ما قبل 1995م، فيما نفى المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية في القاهرة "السفير ايهاب فهمي" ذلك ووصف تلك الانباء بانها "اشاعة لا ترتكز على معلومات سليمة".

زاره رئيس اركان القوات لامسلحة المصرية الفريق صدقي صبحي السودان في اواخر شهر ابريل 2013م واوصل رسالة بلهجة حاسمة للمسئولين السودانيين تؤكد ان (حلايب وشلاتين) ارض مصرية خالصة، ولا تفريط فيها. (بطرس غالي – مشكلات الحدود الافريقية – مجلة السياسة الدولية – العدد 25 يوليو سنة 1971م ، ص 182)

يمكننا القول ان مشكلة الحدود تتفاقم وتزيد لعدة اسباب منها عدم اخذ الحكام باراء الخبراء والفنيين ، وعدم التفكير في المصالح المشتركة، واختراق

ارادة الشعوب وليس الحكومات، واتخاذ التاريخ بيت خبرة عملية، واشباع التنوع.

السودان المرتبط بالقرن الافريقي والتنوع المصري المرتبط بالشام وبالبحر الابيض المتوسط (الجيو سياسي) والاهتمام بعامل الحضارة الاسلامية علما ومعرفة.

اخيرا يمكننا القول لم يؤخذ راي الدول في ترسيم حدودها، بل رسمها المستعمر، لتحقيق مصالحهم بالتفاوض الوهي مع القيادات الاهلية غير المتعلقة، مما تسبب في اختفاء ممالك وسلطات وظهور وحدات سياسية قطعت حدودها عدة قبائل وقرى بدون أي اعتبار للحوجز الطبيعية، وبعد الاستقلال ظهرت الصراعات حول الحدود بين الدول مما يؤكد ان الاستعمار اراد بهذه الحدود الحروب واثارة العداوات وتشريد السكان والتدهور الاقتصادي لذا نجد ان جذور النزاعات الافريقية والعربية ترجع الى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خاصة التي خلفتها القوى الاستعمارية.

واكبر مشكلة واجهت الحدود المصرية السودانية وكذلك العلاقات هي موافقة السودان على قيام سد النهضة باثيوبيا الذي يبلغ ارتفاعه (145) متر وطوله (1800) متر وتبلغ سعته التخزينية (74) مليار متر مكعب ويعبتر سد النهضة هو سد الالفية وهو يقع في اثيوبيا على النيل الازرق في ولاية بني شنقول ويعتبر اكبر سد افريقيا والعاشر عالميا وتتخوف القاهرة من تاثير سلبي على تدفق حصتها السنوية من مياه النيل. حيث كانت خيارات مصر للتعامل مع الازمة ان يلتزم السودان موقفا حياديا رغم ما تمثله من خطر عليها واعلنت الحكومة السودانية تمسكها بعلاقاتها مع كل من مصر واديس ابابا الامر الذي اثار الغضب المصري.

تعتبر المياه الموردة الاستراتيجي للقرن الحالي حيث كلما برزت مشكلة المياه بين السودان ومصر تظهر مشكلة الحدود بينهما (مشكلة حلايب وشلاتين) تظل مشكلة تظهر عند ظهور موضوع المياه وتقسيمها.

خلصت الورقة لاهمية الحدود السودانية المصري، وان العلاقات والحدود بينها اكبر من ان تكونا دولتين عدوتين لان الاستعمار هو من بذر بذور الفتنة، بدليل المواقف الايجابية السودانية الصمرية، بالموقف مع مصر ابان العدوان الثلاثي، واعتراف مصر باستقلال السودان، وافتتاح جامعة القاهرة فرع الخرطوم، باعتبار ان السودان هو الظهير الاستراتيجي لمصر، ومصر هي درع السودان.

النتائج

اولا: اتصور ان التحكيم الدولي يكون الوسيلة المثلى التي تقدم حلا عادلا ودائما لقضية الحدود بين السودان ومصر.

ثانيا: تهيأت فرصا تارخية لبناء علاقات قوية بين السودان ومصر والاستفادة من المياه كمورد استراتيجي للقرن الحالي والاستفادة من الاستثمارات لادارة انتاج وتوزيع المياه بكفاءة اعتبارها سلعة اقتصادية

التوصيات

اولا: جعل منطقة حلايب وشلاتين منطقة اقتصادية (سوق حرة) تستفيد منها الدولتان وترك التنازع حول المثلث.

ثانيا: اعطاء أهميةخاصة لمشروعات الانتاج التي تهدف الى تحقيق المصالح المشتركة.

ثالثا: تسهيل المواصلات والاتصالات والطرق البرية لتسهيل حركة استثمار رؤوس الاموال.

الحواشي

1. عبد العظيم رمضان – الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ – القاهرة – الهيئة العامة للكتاب 1999م، ص 13
2. صلاح العقاد ، (نزاع الحدود بين العراق والكويت) – مجلةم السياسة الدولةي العدد 33 سنة 1973م، ص 110.
3. محمد فريد حجاب ، (العالم الثالث ونظرية لاسلم المستحيل) – مجلة السياسة الدولية العدد 19، ص 239.
4. فليب زحلة – د. عزالدين فريد – العلاقات التاريخية والاقتصادية القاهرة – الانجلو مصرية سنة 1965م – ص 8
5. بطرس غالي ، (مشكلات الحدود الافريقية) – مجلة السياسة الدولية – العدد 25 يوليو سنة 1971م. ص 182.